(٤) المناطق المحتلة

. اعادة صرف رواتب الموظفين

بعد حرب تشرين الاول ، وفي غمرة التحرك الواسع للنظام الاردني لاعادة سيطرته على الضفة الغربية المحتلة ، قوي الاتجاه المؤيد لاعادة صرف رواتب موظفي الادارة الاردنية في الضفة المحتلة، في محاولة من النظام لخلق تيار مؤيد لعودته الى الضفة مسلحا بمصالح مادية ثابتة . ففي ١٩٧٤/٢/٧ نشرت جريدة الدستور الاردنية ان « اللجنة العليا لشؤون الارض المحتلة » قررت اعادة صرف رواتب الموظفين الذين عادوا الى الضفة الغربية بموجب جمع شمل العائلات واوقفت رواتبهم بعد تاريخ ١٩٧١/٨/١٠ والذين عادوا بعد هذا التاريخ اعتبارا من تاريخ اعادة صرف رواتب موظفي الضفة الغربية .

وخطت الحكومة الاردنية بعد ذلك خطوة اخرى في مجال توسيع دائرة من يشملهم قرار اعادة صرف الرواتب . فنشرت جريدة الشعب التي تصدر في الضفة المحتلة انه بناء على التوصية المرفوعة من وزير الداخلية الاردني للشؤون البلدية والقروية ، حول رواتب موظفي امانة القدس التي جرى تجميدها بعد شهر آب ١٩٦٧ ، وافق رئيس الوزراء الاردني على اعادة صرف رواتب موظفي امانة القدس ممن ظلوا في عملهم لاداء خدمات عامة للسكان العرب (الشعب ٧٣/٢/١١) .

وكانت فكرة اعادة الرواتب لموظفي البلديات في الضفة الغربية قد بدأت في نهاية العام الماضي — خاصة بعد حرب تشرين — غير ان « المكتب التنفيذي لشؤون الارض المحتلة » والتابع لرئاسة الوزراء الاردنية ، رفض ذلك استنادا الى قرار « اللجنة العليا لشؤون الارض المحتلة » رقم ٧٣ الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١/١٠ . وكان قد جاء في هذا القرار — وفيما يتعلق باوضاع موظفي امانة القدس — النص التالي : « بغض النظر عن أي قرار او قانون سابق يعتبر جميع موظفي امانة القدس الذين عملوا لدى بلدية القدس الاسرائيلية معزولين عن عملهم لدى تلك البلدية وبأثر رجعي ولا يستحق اي منهم أي مبلغ كراتب او اجر او تقاعد » .

وكان موظفو الامانة قد زاولوا عملهم بناء على طلب من أمين القدس واعضاء الامانة بعد حرب حزيران مباشرة وذلك بناء على تعليمات خطية من رئيس الوزراء الاردني في ذلك الوقت سعد جمعة. وقد جاء في هذه التعليمات المؤرخة في شهر آب ١٩٦٧ — حول الموظفين العرب بما فيهم موظفي البلديات وامانة القدس — انهم جزء من الجهاز الاداري الاردني . وقد اذيع هذا الامر من اذاعة عمان عدة مرات في حينه . وقالت صحيفة الشعب التي اوردت تلك التفاصيل ان راديو عمان كان قد اذاع تعليمات سعد جمعة على النحو التالي : « كافة الموظفين الذين يتولون العمل في توفير الخدمات العامة للموظفين الاردنيين في الضفة الغربية ، لا بأس من تعاونهم .. شرط ان لا يسيء ذلك الى وحدة الكيان الاردني او الى خدمة اي غرض سياسي لاسرائيل » .

غير أن قرار الحكومة الاردنية الاخير القاضي بصرف رواتب موظفي امانة القدس جاء على أساس ان الحكومة لم تتخذ اجراءات ضد « موظفيها » العاملين في اجهزة مختلفة بالقدس . ولذلك فليس هناك فرق من حيث المبدأ بين هؤلاء وبين موظفي الامانة ، فكلهم يخضع لقوانين وانظمة وضعتها الحكومة الاردنية نفسها . (الشعب ٧٤/٢/١١) .

ومرة اخرى ذكرت « الشعب » في عددها الصادر بتاريخ ٢/٢٦ ، ان الحكومة الاردنية اصدرت تعليمات لمواطني الضفة الغربية الذين يعملون في الدوائر الحكومية في الاردن بأنه سيجري صرف راتب اي موظف يتم جمع شمله بواسطة اهله او اقاربه من اجل العودة الى الضفة الغربية . وقالت « الشعب » ان صرف راتب الموظف الذي يجمع شمله سيستمر سواء عاد لمزاولة عمله في الضفة الشرقية او الضفة الغربية (الشعب ٧٤/٢/٢٦) .

بعد ذلك أصدرت « اللجنة العليا لشؤون الارض المحتلة » عدة قرارات تتعلق برواتب موظفي الضفة الغربية تحت القرار رقم ١٠٩ ومؤرخ في ١٩٧٤/١/٣١ . ومن بينها :

١ — صرف علاوة غلاء معيشة بمعدل ٥٠ بالمئة